



## التصريح الصحفي لندوة:

### تقديم التقرير السنوي حول وضعية المؤسسات السجنية والسجناء والسجينات بالمغرب برسم سنة 2019

28 يوليوز 2020

منذ تأسيسه سنة 1999 والمرصد المغربي للسجون يصدر بانتظام تقارير سنوية حول أوضاع السجون، وهي فرصة للتعبير عن انشغالاته الكبرى والوقوف على الإشكاليات التي تشكل تحديا دائما أمام الجهات المسؤولة ولدى الحركة الحقوقية والرأي العام. وأيضا لتقديم توصيات ومقترحات للنهوض بأوضاع السجينات والسجناء والأطر العاملة بالمؤسسات السجنية.

يعرض المرصد المغربي للسجون تقريره السنوي في ظروف استثنائية تمثلت في جائحة كورونا، التي كانت لها آثار عميقة على الإنسانية في بقاع العالم، وقد شكلت أوضاع السجون مبعث قلق كبير للمنتظم الدولي والحركة الحقوقية، ذلك أن الساكنة السجنية وأيضا الأطر العاملة بالمؤسسات السجنية مهددة أكثر بانتشار الوباء. ورغم المجهودات الاحترازية فقد تتبعنا بقلق كبير ومعنا الرأي العام إصابة العشرات من السجناء وضمهم موظفين وموظفات. وأمام هذا الخطر المحدق بالمؤسسات السجنية، صدرت قرارات أممية في هذا الشأن، كما أن المرصد المغربي للسجون كانت له مبادرات واقتراحات لتلافي كارثة انتشار الوباء في الوسط السجني.

يقدم هذا التقرير في سياق تعرف فيه أوضاع حقوق الانسان منحي تراجمي من خلال استمرار التضييق على الحريات، والنزج بالإعلاميين والمدافعين عن حقوق الانسان بالسجون، وعدم الاستجابة لمطالب الحركة الحقوقية بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين على خلفية الحركات الاجتماعية.

كما يتميز هذا السياق بمواصلة الحكومة المغربية عدم الالتزام بالتوصيات الصادرة عن اللجنة التعاقدية، والقرارات الأممية خصوصا التوصيات الصادرة عن فريق العمل الأممي الخاص بالاعتقال التعسفي.

وعلى مستوى التشريع، التأخر الحاصل في إخراج الإصلاحات المرتبطة بالسياسة الجنائية والقانون المنظم للسجون إلى الوجود. وفيما يتعلق بالآلية الوطنية للوقاية من التعذيب التي عرفت نقاشا عموميا واسعا، لم يتم تفعيلها والحركة الحقوقية تترقب بحذر مأل مسلسل إنشاء هذه الآلية التي أسندت للمجلس الوطني لحقوق الانسان.

وعلى مستوى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج فقد تميزت العلاقة بمواصلة التعاون والتواصل الدائم فيما يتعلق بالشكايات والولوج للمؤسسات السجنية سواء للتحري حول ادعاءات الانتهاكات أو تنظيم أنشطة وبرامج أو القيام بدراسات، كما تجدر الإشارة إلى أن علاقة الشراكة شملت أيضا تنظيم تداريب ودورات تكوينية لفائدة الموظفين والموظفات في العديد من الجهات.

يخصص هذا التقرير حيزا هاما للفئات المستضعفة والهشة داخل السجون المغربية: النساء السجينات، الأحداث، السجناء ذوي إعاقة، و السجناء الأجانب بالمغرب للوقوف على واقع الحال واستحضار الحاجيات والمتطلبات الخاصة بهذه الفئات. ويمكن حصر مصادر المعلومات الخاصة بإعداد هذا التقرير في إحصائيات ومعطيات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في المقام الأول ثم على ما توصل به المرصد المغربي للسجون من معطيات وشكايات وتظلمات من السجناء وأسرههم، وعلى ما تنشره مختلف وسائل الإعلام وكذا ما تضمنته تقارير المنظمات والمؤسسات الحقوقية من بيانات ومعطيات.

سيتناول المحاور التالية:

- (1) المحور الأول: الإطار الدولي والوطني الخاص بحماية حقوق السجناء والسجينات.
- (2) المحور الثاني: المعطيات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات والساكنة السجنية برسم سنة 2019. والذي يتناول كذلك جانب الوفيات داخل السجون المغربية خلال سنة 2019، الإضراب عن الطعام، الرعاية والخدمات الصحية، قرارات الإفراج، زيارات المؤسسات السجنية خلال سنة 2019 من طرف الهيئات والمؤسسات، الشكايات والتظلمات الواردة على المندوبية العامة خلال سنة 2019، الشكايات والتظلمات الواردة على المرصد خلال سنة 2019 ؛

- (3) المحور الثالث: المحكومون بالإعدام خلال سنة 2019؛
- (4) الفئات الهشة والمستضعفة داخل السجون المغربية خلال سنة 2019 ويتضمن: النساء السجينات، السجناء الأحداث، السجناء ذوي إعاقة، والسجناء الجانب بالمغرب؛
- (5) خلاصات وتوصيات؛
- (6) ملحق خاص بالصكوك والمواثيق الواردة في التقرير إلى جانب تقرير حول أنشطة ومبادرات المرصد المغربي للسجون خلال سنة 2019.

## 1- الإطار الدولي والوطني الخاص بحماية حقوق السجينات والسجناء

يعرض هذا المحور مجموع المواثيق والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان عامة وبحقوق السجناء والسجينات بصفة خاصة<sup>1</sup>.

### معطيات متعلقة بالسجون والسكان السجنية خلال سنة 2019<sup>2</sup>

يعرض هذا المحور، معطيات تتعلق بالمؤسسات السجنية، ويعطي صورة مفصلة حول الساكنة السجنية خلال سنة 2019، وتصنيفها حسب الوضعية الجنائية والجنس والفئة العمرية، وتوزيع الوافدين على المؤسسات السجنية في حالة سراح وحسب السن والجنس إلى جانب نوعية العقوبة والقرارات الصادرة في حقهم. كما يعرض تصنيف وتوزيع المعتقلين حسب المديرات الجهوية ونسبة الاكتظاظ بالمؤسسات السجنية....

فبالنسبة لعدد المؤسسات السجنية خلال سنة 2019 فقد بلغت حسب إحصائيات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ما مجموعه 77 مؤسسة سجنية، منها: 65 سجنا محليا و 07 سجون فلاحية وثلاث (03) مراكز الإصلاح والتأهيل وسجنان مركزيان. أما بخصوص الساكنة السجنية فقد بلغت خلال سنة 2019 ما مجموعه 86 384 سجين وسجينة سجين، منهم 33 689 من السجناء والسجينات الاحتياطيين بنسبة 39%.

وبلغ عدد النساء السجينات خلال سنة 2019 بنسبة 2.34%، وبلغ عدد السجناء الأحداث 1088 سجين حدث بنسبة 1.26% من عموم الساكنة السجنية.

### أ- توزيع الساكنة السجنية حسب الفئة العمرية، الوضعية الجنائية، الجنس ومدة العقوبة.

بلغ عدد المدانين سنة 2019 ما مجموعه 52695 سجينة وسجين بنسبة 61% من عموم الساكنة السجنية والاحتياطيين 33689 سجينة وسجين بنسبة 39% من مجموع الساكنة السجنية. تبقى الفئة العمرية المتراوحة بين 20 إلى أقل من 30 سنة هي الشريحة الأكثر حضورا ضمن الساكنة السجنية لسنة 2019 بما مجموعه 38496 سجينة وسجين بنسبة 45.47% من عموم الساكنة السجنية بزيادة تقدر ب 0.47% مقارنة بسنة 2018، تلتها في المرتبة الثانية الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 40 سنة ب 24764 سجينة وسجين بنسبة 28.66% بانخفاض 1% عن سنة 2018، وفي المرتبة الثالثة نجد الفئة العمرية المتراوحة ما بين 40 سنة إلى أقل من 50 سنة بمجموع 11660 سجينة وسجين بنسبة مئوية تقدر ب 13.49% من عموم الساكنة السجنية بنسبة 1% أقل عن سنة 2018، ثم الفئة العمرية من 50 سنة إلى أقل من 60 سنة بما مجموعه 4511 سجينة وسجين بنسبة 5.22% وهي النسبة التي لم تسجل أي تغيير عن سنة 2018، تلتها الفئة العمرية الأقل من 18 سنة ب 1088 سجينة وسجين بنسبة 1.25% من عموم الساكنة السجنية بارتفاع نسبي يقدر ب 0.25% عن سنة 2018. وفي المرتبة الأخيرة الفئة العمرية من 60 سنة فما فوق بعدد 1555 سجينة وسجين أي بنسبة 1.79% من عموم الساكنة السجنية بفارق 0.21% أقل من سنة 2018.

وبالرجوع إلى التصنيف حسب مدة العقوبة يحتل المحكومون لأكثر من سنتين إلى 5 سنوات المرتبة الأولى ب 12742 بنسبة مئوية تصل إلى 24.18% (25% خلال سنة 2018)، متبوعا بالمحكومين لأكثر من سنة إلى سنتين ب 11506 محكوم بنسبة مئوية تصل إلى 21.84% (22% خلال سنة 2018)، ثم المحكومون بأكثر من 6 أشهر إلى سنة بعدد 10579 بنسبة مئوية وصلت ب 20.08% (20% خلال سنة 2018).

ويحتل المحكومون لأكثر من خمس سنوات إلى 10 سنوات المرتبة الرابعة ب 6603 محكوم بنسبة مئوية تصل ب 12.53% (12% خلال سنة 2018) ثم المحكومون بأكثر من 10 سنوات إلى 30 سنة ب 5959 محكوم بنسبة 11.31% (نفس نسبة 2018) يليها المحكومون ب ستة أشهر فأقل ب 4828 محكوم بنسبة 9.16% (9% خلال سنة 2018)، ثم المحكومون بالمؤبد ب 424 محكوم ضمنهم نساء بنسبة 0.8% (1% خلال

<sup>1</sup> للمزيد من المعطيات يرجى الاضطلاع على التقرير السنوي لسنة 2019 ورايط التحميل

<sup>2</sup> المصدر: تقرير المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج يرسم سنة 2019

سنة 2018) وفي الأخير المحكومون بالإعدام الذين وصل عددهم 72 محكوم ضمنهم امرأة واحدة بنسبة 0.1% وهي نفس النسبة تقريبا خلال سنة 2018 أي أقل من 1%.

### ب- معطيات حول السجون لسنة 2019: نماذج من نسب الاكتظاظ<sup>3</sup>

المديرية الجهوي	عدد السجناء	نسبة الاكتظاظ
الدار البيضاء - سطات	17485	216%
بني ملال - خنيفرة	8477	195%
فاس - مكناس	13095	168%
طنجة - تطوان - الحسيمة	6547	167%
سوس - ماسة سوس - ماسة وكلميم واد نون	7424	148%
العيون - الساقية الحمراء والداخلة وادي الذهب	704	144%
الرباط - سلا - القنيطرة	15461	141%
الشرق	4766	136%
مراكش - آسفي	10507	126%
درعة - تافيلالت	1918	124%
<b>مجموع الجهات</b>	<b>86384</b>	<b>160%</b>

يتبين من الأرقام أعلاه أن عدد المعتقلين الإجمالي لسنة 2019 تزيد مقارنة مع سنة 2018، وبذلك فإن السمة البارزة تبقى هي الاكتظاظ الذي تعاني منه المؤسسات السجنية. وبالرجوع إلى التفاصيل المتضمنة في التقرير نجد أنه من مجموع 77 مؤسسة سجنية يسجل:

- ↔ 18 مؤسسة سجنية فقط لا تتعدى طاقتها الاستيعابية، أي ما يمثل 23.4% من مجموع المؤسسات السجنية؛
- ↔ 17 مؤسسة سجنية تتراوح نسبة اكتظاظها ما بين 101% و150%، أي ما يمثل 22.1% من مجموع المؤسسات السجنية؛
- ↔ 13 مؤسسة سجنية تتراوح نسبة اكتظاظها ما بين 151% و200%، أي ما يمثل 16.9% من مجموع المؤسسات السجنية؛
- ↔ 19 مؤسسة سجنية تتراوح نسبة اكتظاظها ما بين 201% و250%، أي ما يمثل 24.7% من مجموع المؤسسات السجنية؛
- ↔ 9 مؤسسة سجنية تتراوح نسبة اكتظاظها ما بين 251% و300%، أي ما يمثل 11.7% من مجموع المؤسسات السجنية؛
- ↔ مؤسسة سجنية تفوق نسبة اكتظاظها 300%، أي ما يمثل 1.3% من مجموع المؤسسات السجنية.

### ج- الوفيات بالسجون خلال سنة 2019

بالرجوع إلى الإحصائيات، يتبين أن عدد الوفيات خلال سنة 2019 حسب الوضعية الجنائية بلغ 169 حالة وفاة مقابل 147 حالة خلال سنة 2018 أي بزيادة 22 حالة وفاة. وقد وزعت الحالات حسب الوضعية الجنائية التالية: المدانون: 139 حالة ضمنها 02 إناث والاحتياطيين: 30 حالة وفاة كلها ذكور، ليبليغ العدد الإجمالي 169 حالة ضمنها حالتين (2) إناث.

وبالنظر إلى توزيع الوفيات حسب مكان وحدوثها، يتبين أن 120 حالة وفاة تمت داخل المستشفيات أي بنسبة 71% وثمانية حالة وفاة داخل مصحة السجن بنسبة 4.7% من إجمالي الوفيات و11 حالة وفاة داخل المعقل بنسبة 6.5% و29 حالة وفاة في الطريق إلى المستشفى بنسبة 17.2% وحالة وفاة واحدة داخل المحكمة بنسبة 0.6% من إجمالي الوفيات البالغة 169 حالة وفاة.

### د- الإضراب عن الطعام

تبرز الإحصائيات أن حالات الإضراب الإجمالية بلغت سنة 2019 بلغت 1382 مقابل 1573 حالة إضراب خلال سنة 2018. وتتصدر حالات الإضراب عن الطعام ل أسباب متعلقة بالمتابعة القضائية أو الأحكام قائمة الإضرابات عن الطعام ب 936 حالة وبنسبة مئوية تقدر ب 67.70% مقابل 1034 حالة إضراب خلال سنة 2018 وبنسبة مئوية تقدر ب 66.00%، تليها حالات تتعلق بالوضعية داخل السجن ب 354 حالة بنسبة مئوية تقدر ب 25.60% مقابل 452 حالة إضراب خلال سنة 2018 بنسبة مئوية تقدر ب 28%. بعدها الحالات الخاصة بأسباب متعلقة بالمتابعة القضائية والأحكام والوضعية داخل السجن بما مجموعه 14 حالة بنسبة مئوية تصل إلى 1.0% وهي

نفس النسبة المسجلة سنة 2018 لعدد 12 حالة إضراب عن الطعام ، وتأتي في المرتبة الأخير حالات تتعلق بأسباب أخرى والتي وصلت 78 حالة خلال سنة 2019 مشكلة نسبة 5.60 % من مجموع الحالات مقابل 75 حالة خلال سنة 2018 بنسبة 5.00 % .

### ه- الرعاية والخدمات الصحية داخل السجون خلال سنة 2019.

بالرجوع إلى جدول الخدمات الصحية التي استفاد منها المعتقلون خلال سنة 2019، يمكن القول بأن هذه الخدمات مقارنة مع سنة 2018 قد عرفت زيادة هامة في بعضها، وتراجعا في بعضها الآخر. فعلى مستوى الفحوصات الطبية سجلت 526 737 خلال سنة 2019 مقابل 540 128 فحص خلال سنة 2018، وعلى مستوى العمليات الجراحية، سجلت 522 عملية جراحية خلال سنة 2019 مقابل 486 عملية جراحية خلال سنة 2018، أما التتبع النفسي للمعتقلين فقد سجل 32 904 تتبع مقابل 34 068 خلال سنة 2018، وجلبها تم داخل المؤسسات السجنية. أما وبخصوص خدمات طب الأسنان فقد سجلت 93 981 خدمة مقابل 86 473 خدمة خلال سنة 2018 ... إضافة خدمات طبية أخرى تتعلق بالتحاليل والفحوصات بالأشعة والتي سجلت هي كذلك نسب هامة خلال هذه السنة. وحسب مؤشر الرعاية الصحية بالسجون، فقد شهدت سنة 2019 تسجيل معدل طبيب لكل 899 سجين، وطبيب أسنان لكل 1167 سجين وذلك دون احتساب عدد الأطباء المتعاقدين من القطاعين العام والخاص. أما نسبة التأطير المسجلة باحتساب هذه الفئة من الأطباء، فتصل إلى طبيب لكل 654 سجين.<sup>4</sup>

### و- قرارات الإفراج حسب أسبابها بغض النظر عن تاريخ الإيداع بالسجن خلال سنة 2019<sup>5</sup>

أهم استنتاج من خلال المعطيات أعلاه هو أن نهاية العقوبة تتصدر القائمة ب 78788 وبنسبة مئوية تصل 71,76% يليها عقوبة موقوفة التنفيذ ب 9576 بنسبة 8,72% والسراح المؤقت ب 6289 بنسبة 5,73% ونهاية الإكراه البدني (نهاية المدة + بعد أداء + الإعفاء + إثبات العسر) ب 5178 بنسبة 4,72%. أما الإفراج المقيد بشروط والذي يعتبر إجراء هاما يساهم في التخفيف من الاكتظاظ ويشجع السجينات والسجناء على تبني سلوك قويم أثناء قضاء مدة العقوبة. فقد شمل 31 سجين وسجينة فقط بنسبة تمثل 0.03 % من عموم الساكنة السجنية مقابل 12 إفراج خلال سنة 2018، وهي نسبة ضعيفة على اعتبار أن العفو المقيد بشروط هو وسيلة لمكافحة بعض المعتقلين الذين أبانوا عن حسن سلوكهم واستعدادهم للاندماج.

بلغ عدد السجناء والسجينات الذين شملهم العفو خلال هذه السنة حسب تقرير المندوبية العامة لإدارة للسجون<sup>6</sup> 6706 وتبعا لبلاغات وزارة العدل المعممة على الصحافة فقد استفاد من العفو 7657 سجينة وسجين خلال المناسبات الدينية والوطنية برسم سنة 2019.

### ز- زيارة المؤسسات السجنية خلال سنة 2019

همت هذه الزيادة: زيارات السلطات القضائية ب 2320 زيارة خلال سنة 2019 مقابل 2045 زيارة خلال سنة 2018 بنسبة 18.5% من إجمالي الزيارات، وزيارات اللجن الإقليمية ب 93 زيارة مقابل 62 زيارة خلال سنة 2018 بنسبة 0.74% من إجمالي الزيارات وزيارات الهيئات الوطنية ب 2976 زيارة مقابل 2280 زيارة خلال سنة 2018 بنسبة 23.79% ، وزيارات الهيئات غير الحكومية ب 3817 زيارة مقابل 1286 زيارة خلال سنة 2018، بنسبة 30.51% وزيارات القطاعات الحكومية ب 3065 زيارة مقابل 2794 زيارة خلال سنة 2018 بنسبة 24.50% إضافة إلى زيارة هيئات مختلفة والتي بلغت 236 زيارة مقابل 149 زيارة سنة 2018 بنسبة 1.88% من إجمالي زيارات المؤسسات السجنية خلال سنة 2019 .

### ح- الشكايات الواردة على المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج<sup>7</sup>

تحتل الشكايات المرتبطة بادعاء سوء المعاملة من طرف موظف ب 692 شكاية لتشكّل بذلك 37.91% من مجموع الشكايات مقابل 635 شكاية سنة 2018 في المرتبة الثانية الشكايات المتعلقة بادعاء الحرمان من الخدمات الصحية ب 503 شكاية بنسبة 27.56% من مجموع

<sup>4</sup> التقرير السنوي لأنشطة المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم سنة 2019 ص108

<sup>5</sup> للمزيد من التفاصيل أنظر التقرير السنوي حول وضعية السجون والسجناء بالمغرب لسنة 2019\_ المرصد المغربي للسجون

<sup>6</sup> المصدر: تقرير الأنشطة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم سنة 2019.

<sup>7</sup> المصدر : تقرير الأنشطة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم سنة 2019

الشكايات المتوصل بها مقابل 347 شكاية خلال سنة 2018، بعدها الشكايات المتعلقة بظروف الاعتقال ب 143 شكاية بنسبة 7.83 % من إجمالي الشكايات المتوصل بها مقابل 233 شكاية خلال سنة 2018 ، تليها الشكايات المتعلقة بالترحيل ب 113 شكاية بنسبة 6.19 % من إجمالي شكايات سنة 2019 مقابل 41 شكاية تتعلق بالترحيل التعسفي خلال سنة 2018 ، ثم 92 شكاية متعلقة باسترجاع مستحقات مالية أو أغراض شخصية بنسبة 5.04% من إجمالي الشكايات مقابل 57 شكاية خلال سنة 2018، متبوعة ب 86 شكاية تتعلق بالحرمان من البرامج التأهيلية والإدماج بنسبة 4.71 % من مجموع الشكايات مقابل 100 شكاية خلال سنة 2018 ، ثم شكايات ضد سجين بما مجموعه 55 شكاية بنسبة 3.01% مقابل 34 شكاية خلال سنة 2018، فالشكايات المتعلقة بعدم الاستفادة من العفو بمجموع ب 28 شكاية بنسبة 1.53% من إجمالي الشكايات المتوصل بها خلال سنة 2019 ، فالشكايات المتعلقة بمآل شكاية أو إرساليات ب 23 شكاية بنسبة 0.26 % مقابل 36 شكاية خلال سنة 2018، متبوعة بالشكايات والتظلمات المتعلقة بتسوية وضعية جنائية ب 20 شكاية وتظلم بنسبة 1.09% ولم تسجل سنة 2018 في حين لم يسجل خلال سنة 2018 أي شكاية بهذا الصدد<sup>8</sup>، أما الشكايات ذات المواضيع المختلفة فقد بلغت 70 شكاية بنسبة 3.83 % مقابل 84 شكاية خلال سنة 2018.

## ط- الشكايات والتظلمات الواردة على المرصد المغربي للسجون خلال سنة 2019

طبيعة الخرق	عدد الحالات	النسبة
الترحيل	44	30%
التطبيب	24	16%
سوء المعاملة والتعذيب	24	16%
الزيارة	23	16%
متابعة الدراسة	11	7%
إضراب عن الطعام	10	7%
طلب معلومات حول السجين	5	3%
العفو	2	1%
الإقامة	1	1%
التغذية	1	1%
تمكين السجين (ة) من الأمتعة	1	1%
حالة خاصة	1	1%
حالة وفاة	1	1%
المجموع	129	100%

## 2- المحكومون بالإعدام

بلغ عدد المحكومين بالإعدام خلال سنة 2019 حسب إحصائيات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ما مجموعه 72 محكوماً ضمهم امرأة واحدة بنسبة مئوية تقدر ب 0.08% من عموم الساكنة السجنية، مقابل 72 محكوم خلال سنة 2018 ضمهم 2 نساء بنسبة بلغت 0.14% من إجمالي الساكنة السجنية لهذه السنة<sup>9</sup>. واللافت خلال هذه السنة هو تحويل عقوبة الإعدام لفائدة 31 محكوم إلى السجن المؤبد عن طريق العفو الملكي بمناسبة عيد العرش 2019 وتحويل عقوبة الإعدام إلى المؤبد أو المحدد لفائدة سجينين بمناسبة عيد الفطر 2019. ( الإفراج عن سجيئة محكومة بالإعدام كانت تعاني من مرض مزمن شهر شتنبر 2019 )<sup>10</sup> ... وقد كان لهذه المبادرات وقع إيجابي، اعتباراً لخصوصية هذه الفئة من السجناء والظروف الصعبة التي تعيشها داخل ممرات الموت. وبالمقابل ورغم وقف تنفيذ عقوبة الإعدام فعلياً منذ سنة 1993، لا يزال القضاة يصدرون أحكاماً بالإعدام، "حيث صدر خلال سنة 2019، ما مجموعه 11 حكماً ابتدائياً بالإعدام و 11 قراراً استئنافياً بالإعدام.

<sup>8</sup> أنظر الجدول رقم 36 الخاص بعدد الشكايات والتظلمات المتوصل بها من طرف السجناء وعائلاتهم في الباب المتعلق بالشكايات والتظلمات خلال سنة 2018 (تقرير الأنشطة لسنة 2018 – المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج)

<sup>9</sup> للمزيد من التوسع والمعطيات راجع المعطيات والجداول الخاصة بالمحكومين بالإعدام.

<sup>10</sup> تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2019 ص 11

#### أ- النساء السجينات

بالرجوع إلى النسبة المئوية للسجينات والسجناء خلال سنة 2019<sup>11</sup> يتبين ان العدد الإجمالي للسجينات خلال هذه السنة هو 2018 سجينة مشكلة بذلك نسبة 2.34 % من عموم الساكنة السجنية مقابل 1907 سجينة خلال سنة 2018 بنسبة مئوية بلغت 3.92% . لنسجل بذلك ارتفاعا قدر ب 111 سجينة عن السنة الماضية وهو الارتفاع الذي يبرره ارتفاع نسبة الساكنة السجنية ككل. وبلغ عدد السجينات الحوامل خلال سنة 2019 ما مجموعه 75 سجينة أما عدد الأطفال المرافقين لأمهاتهم فقد بلغ 114 طفل وطفلة مع تسجيل 56 ولادة خلال سنة 2019. ومن أصل 77 مؤسسة سجنية هناك فقط مؤسستين سجنيتين مخصصتين للنساء: السجن المحلي عين السبع الذي يأوي 388 سجينة وتشكل نسبة الاكتظاظ به 209% والسجن المحلي تولال 3 بمكناس<sup>12</sup> .

#### 4- السجناء الأحداث

بلغ عدد السجناء الأحداث داخل السجون المغربية خلال سنة 2019 ما مجموعه 1088 ضمنهم 27 إناث بنسبة مئوية وصلت 2.26% من مجموع الساكنة السجنية خلال هذه السنة، مقابل 1224 سجين وسجينة حدث خلال سنة 2018 بنسبة مئوية بلغت 1.46% من عموم الساكنة السجنية، وهو عدد يبقى مقلقا بالنظر إلى سن وطبيعة هذه الشريحة ووعيا منه بأهمية هذه الشريحة من السجناء وبالضرورة الملحة لمواكبتها وتبعتها... ونظرا لارتفاع ظاهرة العود في صفوف الأطفال في نزاع مع القانون، فقد قرر المرصد المغربي للسجون إنجاز دراسة سيتم الانتهاء منها خلال سنة 2020، حول: "ظاهرة العود لدى الأطفال في نزاع مع القانون" تتوخى الوصول إلى إحصائيات مضبوطة حول هذه الظاهرة في صفوف هذه الفئة من السجناء، لصياغة مقترحات تمكن من تبني إطار معياري للمبادئ التوجيهية لبلورة استراتيجية وطنية للتقليل والحد من حالة العود لدى الأطفال في نزاع مع القانون، وتتبع أوضاعهم وضمان انخراطهم في المجتمع.

#### 5- السجناء ذوي إعاقة

##### أ- السجناء المرضى نفسيا وعقليا

كشف السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج يوم 23 نونبر 2019، في كلمته خلال مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بمجلس المستشارين، عن معطيات صادمة بخصوص عدد المساجين الذين يعانون من أمراض نفسية وعقلية بالسجون المغربية خلال سنة 2019، إذ وصل عددهم إلى حدود هذا التاريخ 4593 معتقلا. وحسب تصريح السيد المندوب العام فإن السجناء المغربية يوجد بها إلى حدود هذا التاريخ تسعة وأربعون شخصا محكومين بانعدام المسؤولية الكاملة. إن هذا الوضع الذي يوجد عليه العدد المرتفع والمهول من المرضى عقليا بالسجون يعتبر تنكرا لواجبات وزارة الصحة، وعدم بذل العناية وعدم تقديم المساعدات الضرورية، يترتب تبعا لذلك المسؤولية المدنية للدولة والمسؤولية الجنائية لموظفي القطاع، وفي نفس الوقت يعتبر انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان المقررة في الدستور وفي الشريعة الدولية لحقوق الإنسان.....( علاوة على الوضع المتردي الذين أصبح معروفا به قطاع الصحة العقلية ومستشفياتها العمومية وضعف الاطار التشريعي الذي يعود ل 30 ابريل 1959).

##### ب- السجناء ذوي إعاقة جسدية

يتوزع النزلاء في المؤسسات السجنية متابعون في قضايا على الشكل التالي:

- ⇐ جرائم القوائين الخاصة نسبة 35% منهم؛
- ⇐ الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص بنسبة 27% منهم؛
- ⇐ الجرائم المتعلقة بالأموال بنسبة 17% منهم؛
- ⇐ جرائم ضد نظام الأسرة والأخلاق العامة نسبة 10% منهم؛
- ⇐ الجرائم المرتكبة ضد الأمن العام والنظام العام نسبة 10% منهم؛
- ⇐ جرائم أخرى بنسبة 1% منهم؛
- ⇐ 99% نسبة الذكور في وضعية إعاقة و2% نسبة الإناث بما مجموعه 261 سجين وسجينة في وضعية إعاقة؛

<sup>11</sup> أنظر الإحصائيات الخاصة بالساكنة السجنية لسنة في القسم المخصص لذلك.

<sup>12</sup> للمزيد من المعطيات أنظر القسم الخاص بهذا المحور وملخص الدراسة حول المعاملة التمييزية للنساء السجينات ضمن تقرير سنة 2019

## 6- السجناء الأجانب بالمغرب

بلغ عدد السجناء والسجينات الأجانب بالمغرب حسب إحصائيات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج إلى غاية نهاية شهر دجنبر 2019 ما مجموعه 1256 سجين وسجين مقارنة بسنة 2018 والذي بلغ خلالها العدد 1015 سجين وسجين بزيادة بلغت 241 سجين وسجين وهي موزعة كالآتي: 1147 ذكور و109 إناث بنسبة تصل 1.45% من عموم الساكنة السجنية ضمنها 821 سجين وسجين ينتمون إلى 15 دولة إفريقية جنوب الصحراء والدول الخمس بشمال إفريقيا: مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، موريطانيا، والباقي 435 سجين وسجين (386 ذكور و49 إناث) ينتمون إلى باقي الجنسيات: أوروبية، آسيوية، أمريكية. مع الإشارة إلى غياب إحصائيات تتعلق بالسجن والوضعية الجنائية وغيرها من المعطيات. علما أن الإحصائيات لا توفر باقي المعطيات الخاصة بالوضعية الجنائية، وطبيعة الجرائم ونوعها ومدد الاعتقال إلخ وهو النقص الذي نسجله في هذا الجانب.

## خلاصات وتوصيات

إن المرصد المغربي للسجون وهو يعرض تقريره السنوي لسنة 2019 حول وضعية المؤسسات السجنية والسجينات والسجناء، يستحضر كل المواثيق؛ المعاهدات؛ الاتفاقيات والمعايير الدولية ذات الصلة بالشأن السجني والتوصيات الصادرة عن اللجان التعاهدية والضمانات المنصوص عليها في منظومة القوانين الوطنية ( الدستور، قانون المسطرة الجنائية، قانون 98/23 ... ) واستنادا إلى التقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية ومختلف المؤسسات خاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، واللجنة البرلمانية وما تداولته الصحافة من قضايا مرتبطة بالشأن السجني ببلادنا خلال هذه السنة، وكذا التظلمات والشكاوى التي وردت على المرصد المغربي للسجون وعالجها خلال هذه السنة، واستنادا إلى الزيارات الميدانية والأبحاث المنجزة خلال السنة... فإن المرصد يستنتج الخلاصات والتوصيات التالية<sup>13</sup>:

- ↪ يجدد تأكيده على أن النهوض بأوضاع السجون وإحراز تقدم في هذا المجال يتطلب الملائمة الشاملة لمنظومة القوانين ذات الصلة بالشأن السجني بالمعايير والمرجعيات الدولية؛
- ↪ إعمال وتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجان التعاهدية ذات الصلة بحقوق السجينات والسجناء؛
- ↪ التسريع بإخراج القانون الجديد المنظم للمؤسسات السجنية إلى الوجود مع مراعاة اقتراحات الجمعيات الحقوقية في هذا الباب؛
- ↪ التسريع بإخراج تعديلات القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية إلى الوجود مع تبني إصلاحات وتعديلات تتلاءم مع المرجعيات الدولية ذات الصلة بحقوق السجينات والسجناء وتكرس الحق في المحاكمة العادلة، وضمان الحق في الحياة وكافة الحقوق الأخرى؛
- ↪ الدعوة إلى التسريع في تفعيل الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب للقيام بمهامها في الرصد والتتبع لأماكن الاحتجاز؛
- ↪ اعتماد مقتضيات قانونية تركز وضع الاستثناء في الاعتقال الاحتياطي، من خلال تعزيز تواصل المعتقلين مع أسرهم ومحاميهم ومحيطهم الخارجي؛
- ↪ إقرار العقوبات البديلة غير السالبة للحرية وتضمينها في القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية؛
- ↪ تعزيز دور القضاء في الرقابة على تدبير السجون ووضعية السجناء؛
- ↪ تجسيد المقاربة التشاركية في تدبير قطاع السجون بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني؛
- ↪ تجديد الدعوة لإلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الوطنية والمصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- ↪ تجديد المطالبة بالرفع من الميزانية المخصصة للمندوبية العامة للسجون حتى تتمكن من توفير شروط حياة كريمة للزلاء والتزيلات وفق ما هو منصوص عليه في المعايير الدولية والقوانين الوطنية؛
- ↪ تحسين الأوضاع المادية والمعنوية للموظفين كضرورة أساسية تمكنهم من الاضطلاع بمهامهم التأطيرية والتربوية على أحسن وجه؛
- ↪ تأهيل الموظفين والموظفات بالمؤسسات السجنية والرفع من قدراتهم (هن) لمسايرة مختلف المستجدات القانونية والتواصلية؛
- ↪ رعاية أوضاع أطر وموظفي المؤسسات السجنية وتوفير كل الضمانات التي ترفع من معنوياتهم أمام المهام المتعددة والخطيرة التي يشتغلون في ظلها؛

- ↩ يؤكد استعداده للمساهمة في تنظيم نقاشات حول المواضيع الراهنة المرتبطة بالشأن السجني وفي مقدمتها الاعتقال الاحتياطي، والإضراب عن الطعام داخل السجون وغيرها من القضايا الأخرى؛
- ↩ يجدد مطالبته بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والتظاهر السلمي؛
- ↩ يدعو إلى إعادة النظر في قانون العفو بإضافة عضوية المجلس الوطني لحقوق الإنسان إليه وعضوية المرصد المغربي للسجون كمنظمة متخصصة ذات خبرة ومسحها بالمسحة الإنسانية في إطار الشرعية الدولية الحقوقية ذات الأبعاد ، واعتماد الشفافية كشعار يجنبها كل خلفيات أو محسوبية أو ضبابية.

«أنجزت هذه الندوة بتمويل من طرف الاتحاد الأوروبي، ومحتوى هذه الأخيرة يتحمل مسؤوليته المرصد المغربي للسجون ، ولا يعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي»